



الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٢٥

الأربعاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد جينغا (رومانيا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

بنود جدول الأعمال من ٩٣ إلى ١٠٨ (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تمشيا مع الجدول الزمني الإرشادي لهذه المرحلة، الوارد في الوثيقة A/C.1/73/CRP.2/Rev.1، علينا أن نختتم مناقشتنا المواضيعية اليوم. وسنواصل النظر في المجموعة المتعلقة بآلية نزع السلاح بعد ظهر هذا اليوم. ومرة أخرى أحث جميع المتكلمين على التفضل باحترام الوقت المحدد.

السيدة تيشي - فيسليبرغر (النمسا) (تكملت بالإنكليزية): تؤيد النمسا تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.24).

نود أن نعرب عن أسفنا الشديد لأن مؤتمر نزع السلاح لم يف بولايته، المنوط بها منذ ٢٢ عاما، بوصفه المنتدى التفاوضي لنزع السلاح. وإذ نقدر الجهود التي بُذلت في المداولات التي جرت في إطار الهيئات الفرعية في المؤتمر خلال هذا العام، إلا إننا نرى أن ذلك لا يمكن أن يكون بديلا عن الامتثال للولاية التفاوضية.

ونثني على المنسقين ومعظم هيئات رئاسة مؤتمر نزع السلاح على عملهم الدؤوب وأدوارهم القيادية. ومع ذلك، يجب ألا يغيب عن بالنا استمرار حالة الجمود التي تنتاب مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق ببدء المفاوضات بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين. وينبغي أن يظل كسر هذا الجمود على رأس أولويات أعضاء المؤتمر، لا سيما في سياق البيئة الأمنية الراهنة غير المستقرة. إن إعادة المؤتمر مرة أخرى إلى العمل، وفقا للولاية المنوطة به - أي مفاوضات نزع السلاح، يقتضي إرادة سياسية. ونواصل دعم جهود التنشيط، ونكرر الدعوة إلى زيادة عضويته.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, verbatimrecords@un.org)، وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1835130 (A)



السلاح مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص على جميع المستويات واجتذاب الفئات الجديدة أو المهمشة وحشد الاهتمام العام على الصعيد العالمي.

السيد جادون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): لدى الأمم المتحدة آلية لنزع السلاح معترف بها تضطلع بمهمة تحديد الأسلحة وعدم انتشارها ونزعها. وقد أنشأتها الجمعية العامة بتوافق الآراء في عام ١٩٧٨ في دورتها الأولى الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح. وكان المبدأ الرئيسي الذي حددته تلك الدورة الاستثنائية في إطار هذه الآلية كالتالي:

”وينبغي أن يتم اعتماد تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة من شأنها أن تضمن حق كل دولة في الأمن، وعدم حصول أي دولة أو مجموعة من الدول في أي مرحلة على امتيازات دون سواها“. (القرار دإ-٢/١٠، الفقرة ٢٩)

ويتطلب تحقيق هذا الهدف الأساسي أن يكون توافيق الآراء تحديدا هو الأساس للنظر في أي تدبير ملزم قانونا والموافقة عليه، وذلك بمشاركة جميع أصحاب المصلحة بما يتيح لجميع الدول حماية مصالحها الأمنية الوطنية الحيوية. وانطلاقا من هذا الأساس، أسفر عمل مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح، وهو جزء لا يتجزأ من آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، عن معاهدات تاريخية هامة من بينها المعاهدتان اللتان حظرتا فئتين كاملتين من أسلحة الدمار الشامل حظرا شاملا.

ومنذ عام ١٩٩٦، لم تتمكن آلية نزع السلاح من التوصل إلى صك ملزم قانونا مقبول عالميا. وذلك أمر مرده المباشر هو تضارب أولويات مختلف الدول الأعضاء. إذ تعارض بعض الدول بدء مفاوضات بشأن معاهدات جديدة لمجرد أنها تعارض مع حساباتها الاستراتيجية التي تهدف إلى إدامة ميزاتها العسكرية وأوضاعها التفضيلية. وترفض دول أخرى بعض الصكوك التي قد تؤثر سلبا على أمنها على نحو غير متناسب

ونرحب بإدراج موضوع جديد، ألا وهو الفضاء الخارجي، على جدول أعمال هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ونأمل أن تتمكن الهيئة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات ذات الصلة خلال الدورة القادمة. كما نؤيد الجهود الجارية الرامية إلى تحسين أساليب عملها.

إن التمويل هو أحد العوامل الرئيسية لعمل آلية الأمم المتحدة وأدواتها ذات الصلة. ولذا، ينبغي أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها المالية وأن تدفع مساهماتها كاملة في مواعيدها.

كما نرحب بالمديرة الجديدة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ونتطلع إلى التعاون معها ومع فريق عملها. وهذا المعهد معهد مستقل يعمل تحت مظلة الأمم المتحدة، ويسهم إسهاما قيما للغاية في مجال بحوث نزع السلاح. ومن المهم أن يتلقى الدعم المالي اللازم على نحو يتيح استمراريته ويمكنه من التخطيط للأجل الطويل. وينص بوضوح التقرير المقدم خلال الدورة الحالية للجنة الأولى (انظر A/73/256) على أنه يتعين زيادة الأساس المالي المتأني من ميزانية الأمم المتحدة. وستظل البيانات التي تدعم عمل المعهد جوفاء ما دمنا لا نعمل على تنفيذها.

وأحد الأمثلة على القضايا الهامة التي تتناولها بحوث المعهد هو مشروعه الخاص بتحقيق المساواة بين الجنسين في منتديات نزع السلاح المتعددة الأطراف بالتعاون مع الشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين. ومن الواضح أنه من الضروري زيادة التركيز على الاستراتيجيات الملموسة والتوجيهات العملية كي نضمن تمثيل المرأة بشكل كامل وعلى قدم المساواة في منتديات نزع السلاح، وأن يصبح المبدأ هو دمج المنظور الجنساني في أعمالنا المتعلقة بنزع السلاح.

وكما أكد الأمين العام في خطته لنزع السلاح، من الواضح أن أهداف عملنا في مجال نزع السلاح آخذة في التنوع. وتتفق مع تقييمه المتمثل في ضرورة تشجيع الشراكات المتعلقة بنزع

جدول الأعمال المتعلق بالأسلحة التقليدية في الهيئة في العام الماضي. ونرحب بهذا الإنجاز الذي يدل على إمكانية إحراز تقدم عندما تتوفر الإرادة السياسية اللازمة.

ولا يمكن التوصل إلى حل لحالة الجمود التي تعترض آلية نزع السلاح بالعمل خارج المحافل الرسمية، لا سيما باتخاذ إجراءات دون توافق في الآراء ودون مشاركة جميع أصحاب المصلحة، ولا بإعادة توجيه خطاب متمحور حول الأمن ليصير مسألة إنسانية أو أخلاقية. إن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الوحيد الذي تشارك فيه على قدم المساواة جميع الدول المهمة عسكريا ويمكنها فيه حماية مصالحها الأمنية الحيوية بموجب قاعدة توافق الآراء.

وبدلاً من الحلول الانتقائية والتدرجية والجزئية، تدعو باكستان إلى التوصل إلى توافق جديد في الآراء. وقد سُرّ وفد بلدي بالنتائج الناجحة التي حققها الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بالاتفاق على جدول أعمال وأهداف دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح في العام الماضي. وسيكون نجاح الدورة الاستثنائية الرابعة خطوة هامة نحو إحياء التوافق العالمي في الآراء بشأن نزع السلاح العام والكامل، مع مراعاة الشواغل الأمنية لجميع الدول من خلال تجنب التحريف القائم على التمييز للنظام النووي العالمي. ويتعين علينا أن نعود إلى إتباع النهج التعاونية وغير التمييزية القائمة على توافق الآراء والتي تحقق الأمن المتساوي وغير المنقوص للجميع.

السيد نوغروهو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/73/PV.24).

إن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح هي أفضل نظام للتعامل مع مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار، لا سيما في ظل اضطراب البيئة الأمنية العالمية الحالية وتفتتها. وقد لا تكون وتيرتها مثالية في بعض الأحيان وقد تتطلب إجراء مفاوضات

بسبب طابعها التمييزي المتأصل. وفي الوقت نفسه، ثمة دول تريد إحراز تقدم أياً كانت تكلفته بصرف النظر عن أثره على السلام والأمن الدوليين والإقليميين ودون اعتبار لما إذا كان سيؤدي ذلك إلى تحقيق الأمن المتساوي وغير المنقوص للجميع، إن لم يكن تعزيزه.

وأدى التفاعل بين تلك العوامل إلى حالة من الجمود انتابت آلية نزع السلاح. ونشعر بنفس خيبة الأمل والإحباط اللذين يشعر بهما الكثيرون بسبب الحالة الراهنة. ومع ذلك، فنحن لا نلقي باللائمة على الآلية نفسها في هذا الوضع. فالإكتفاء بإدانتها أو محاولة إيجاد سبل للالتفاف عليها ليس سوى علاج للأعراض دون التصدي للأسباب الجذرية. فالحالة الراهنة ما هي إلا نتاج للواقع الاستراتيجي السائد، ولا علاقة لها بإجراءات العمل وطرقه. وعلى كل حال، لقد أثمرت نفس الآلية معاهدات تاريخية في الماضي.

إن عدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي، وهو علة وجود مؤتمر نزع السلاح، يمثل السبب الرئيسي وراء الانتقادات الموجهة إلى الآلية. فلا يوجد توافق في الآراء بشأن بدء المفاوضات على أي مسألة من المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. ومن بين ما يُسمى بالمسائل الأساسية الأربع، تؤيد الغالبية العظمى العمل الموضوعي بشأن المسائل التي طال أمدها متمثلة في نزع السلاح النووي و ضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، غير أن بعض البلدان ليس لديها استعداد إلا لدعم اتخاذ تدبير جزئي لعدم الانتشار في صورة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية دون تناول مسألة المخزونات الحالية، وهو الأمر الذي لن يسهم بأي حال في نزع السلاح النووي.

ولا تقتصر التحديات التي تواجه آلية نزع السلاح على مؤتمر نزع السلاح. إذ تواجه اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح وضعاً مماثلاً، على الرغم من الإنجاز الهام الذي تحقق بشأن بند

ومع ذلك، نكرر التأكيد على مسؤولية جميع البلدان في المشاركة بشكل إيجابي. ومن المؤسف أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء حول تقرير الهيئة الفرعية ٤ بشأن ضمانات الأمن السلبية. وبوصفنا بلدا تخلى بمحض إرادته عن الخيار النووي، تؤكد إندونيسيا على أهمية هذه الضمانات.

ونتوقع أن يستأنف المؤتمر أعماله في عام ٢٠١٩، في أقرب وقت ممكن، ويتفق على برنامج عمل شامل ومتوازن. ونحث جميع الدول الأعضاء على التوصل إلى توافق في الآراء في هيئة نزع السلاح في إطار فريقها العامل المعني بالتوصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وأود أن أختتم بياي بالتذكير بأن تعزيز فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح مسؤولية مشتركة. واستنادا إلى النظام الداخلي القائم للآلية وأساليب عملها، تحققت معاهدات ومبادئ توجيهية تاريخية. فليستثمر كل منا مرة أخرى رأس ماله السياسي في سبيل إقامة البنية الضرورية التي تتولى زمامها وتحقق السلام والأمن للجميع.

السيد تشيبيلاك (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.24).

تتحم بولندا أيما اهتمام بتعددية الأطراف وأهدافها. وثمة شيء يمكننا أن ندلي به عن قناعة راسخة وهو أنه في ظل البيئة الأمنية الدولية المتغيرة باستمرار، من المهم أن نستند إلى هياكل مؤسسية راسخة ونظام قانوني دولي سليم. ومنظومة الأمم المتحدة توفر لنا إطارا قانونيا وتنظيما قويا، يتناول أيضا مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتقدر بولندا العمل الموضوعي الذي نُفذ في دورة مؤتمر نزع السلاح هذا العام. إن إنشاء الهيئات الفرعية الخمس واعتماد

ومداولات مكثفة، لا سيما بين أولئك الذين يتبعون نهجا مختلفة بشدة حيال الأمن الدولي ولكن جميع محافل الأمم المتحدة لنزع السلاح - وهي مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح واللجنة الأولى - توفر للبلدان فرصا متكافئة لعرض أفكارها واختبار مدى قبولها واكتساب التأييد الدولي لها. وإذا لم تكتسب بعض النهج زخما واختلف رأي قسم كبير من المجتمع الدولي إزاءها، فليس هذا ذنب آلية نزع السلاح. وإنما يكمن سببه في أن الأغلبية غير مقتنعة بجدوى تلك المفاهيم. والواقع أن هذه هي الديمقراطية.

ويعزى السبب الرئيسي لعدم تمكن آلية نزع السلاح من تحقيق نتائج في عدة مناسبات إلى غياب الإرادة السياسية لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية للقضاء جليا على ترساناتها النووية. ولكن يجب أن نكون واضحين: إن تنشيط آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح لن يكون ممكنا بصورة مجدية ما لم تنفذ الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماتها المتعلقة بنزع السلاح. وبطبيعة الحال، يجب على جميع الدول الأخرى أن تتصرف بمسؤولية وأن تفي أيضا بالتزاماتها.

وتدعو إندونيسيا جميع البلدان إلى العمل سويا والتحلي بالإرادة السياسية اللازمة والتعاون لضمان إحراز تقدم ملموس بشأن جميع المسائل المعروضة على آلية نزع السلاح. وفي هذا السياق، نرحب بالقرار الذي اتخذته مؤخرا مؤتمر نزع السلاح بشأن إنشاء الهيئات الفرعية وعملها. وقد وافقت إندونيسيا على أن تتولى مهمة المنسق للهيئة الفرعية ١ المعنية بمنع سباق للتسلح النووي ونزع السلاح النووي. وهذه الخطوات قد لا تمثل أهمية بالغة ولكنها يمكن أن تسهم في استئناف المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح.

وتماشيا مع سجل إنجازات إندونيسيا نحو تشجيع الاحترام المتبادل والمرونة والفهم المشترك بغية تحقيق نتائج ملموسة، سنبدل قصارى جهدنا لبناء الجسور بين البلدان التي تتبع نهجا مغايرة.

النووي وعدم الانتشار. وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نناشد القادة الآخرين أن يشاركوا أكثر في الجهود الدبلوماسية مما قد يؤدي إلى التخفيف من حدة التوترات ويفتح الآفاق وينهي النزاعات الطويلة الأمد.

وبما أننا نتمتع بوسائل الاتصال الجديدة بفاعليتها غير المسبوقة، فإن هذه الأدوات التقنية ينبغي أن تقيد أيضا على نحو أفضل اتصالاتنا الداخلية في آلية نزع السلاح وبيئة نزع السلاح. ومن الضروري تعزيز أوجه التنسيق بين المراكز الرئيسية المعنية بنزع السلاح وعدم الانتشار في جنيف ونيويورك وفيينا. فتبادل المعلومات والآراء آتيا من مختلف الاجتماعات والمشاورات سيكون ميزة كبيرة. وينبغي أن تواصل اللجنة الأولى الاضطلاع بدور رئيسي في عرض موقفنا، ولكن أيضا في السعي إلى إيجاد الحلول وطرح الأفكار الجديدة.

السيد فوغلار (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): بالإضافة إلى البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.24)، نود أن ندلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

هذا العام، أطلقت هولندا استراتيجيتها الخارجية والأمنية المتكاملة التي ستسترشد بها السياسة الخارجية والأمن لهولندا في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. إن نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، فضلا عن أمن الفضاء الإلكتروني، من ضمن أولوياتنا الرئيسية المدرجة في إطار الركيزة المعنية بالمنع في تلك الاستراتيجية. وتكتسي تعددية الأطراف والتعاون الدولي أهمية أساسية لنا بسبب التأثير المباشر للبيئة الأمنية الدولية على أمننا الوطني. ولذلك، فإن هولندا تولي أهمية كبيرة لسلامة أداء آلية نزع السلاح، بوصفها جزءا من منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، بغية الحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد وتعزيزه.

ونرى أنه ما من سبيل أمام المجتمع الدولي للتخفيف من شدة التحديات القائمة والناشئة التي يواجهها أمننا المشترك سوى

أربعة تقارير (CD/2138 و CD/2139 و CD/2140 و CD/2141) يشكّلان أول إنجاز هام من نوعه يتحقق منذ ٢٢ عاما. ونود أن نشيد بمنسقي هذه الهيئات وهم ممثلو ألمانيا وإندونيسيا والبرازيل وبيلاروس وهولندا. ويحدونا الأمل في أن تؤدي بنا تلك المساهمة إلى مزيد من العمل الناجح في مؤتمر نزع السلاح في العام المقبل وتمهد الطريق أمام صكوك قانونية دولية جديدة في المستقبل المنظور.

وتشكر بولندا الأمين العام على خطته لنزع السلاح التي أعلن عنها في أيار/مايو الماضي في جنيف. وكان مهما أن تأتي هذه المبادرة من أعلى مستوى في منظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، يبدو أن التباين في تطبيق فرادى الدول لها أمر طبيعي تماما.

وآلية نزع السلاح ليست دائبة الحركة. فهي تتطلب تواصلًا دائما وتدفقا للأفكار والتحلي بالنوايا الحسنة من جانب الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية فضلا عن الأوساط الأكاديمية وفرادي الناشطين والباحثين. إن إحراز المزيد من التقدم هو هدفنا المشترك ومسؤوليتنا المشتركة ويمكن تحقيقه بمحصلة ما نبذله معا من جهود. فنزع السلاح ليس بمفهوم مجرد، بل عملية معقدة وهشة وشاقة.

أولا وقبل كل شيء، من الضروري الاتفاق على الصعيد الدولي على أن هناك بيئة مواتية للشروع في أي عمليات لنزع السلاح. وإلا فقد تسفر العمليات عن نتائج عكسية بل وقد تفاقم من الحالة الأمنية. وإذ ندعم تماما النهج المتعددة الأطراف بما في ذلك في مجال نزع السلاح، إلا أننا نؤمن بأنه ينبغي دائما استنفاد كل إمكانيات الدبلوماسية التقليدية الثنائية المكثفة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن المشاركة السياسية من جانب جميع الجهات الفاعلة الرئيسية وقادتها أمر بالغ الأهمية.

يمكننا أن نقول الآن، دون الحكم مسبقا على ما يستجد من تطورات، أنه قد بدأت بالفعل عملية في مجال نزع السلاح

وعلى النحو المبين في خطة الأمين العام لنزع السلاح، تشكل بعض التطورات في مجالي العلم والتكنولوجيا مخاطر على صون السلام والأمن الدوليين وعلى احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح وغيره من محافل نزع السلاح وهيئات المعاهدات اعتماد نهج مرن في معالجة تلك المسائل، بما في ذلك من خلال التفاوض على تدابير لنزع السلاح بخلاف الصكوك الملزمة قانوناً، من قبيل مدونات قواعد السلوك والمبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية.

وفي حين أن هولندا مقتنعة بأنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح إحراز مزيد من التقدم من خلال التركيز على المضمون، فمن الواضح أيضاً أننا بحاجة إلى تكييف آلية نزع السلاح كي تتصدي للتحديات المعاصرة والمستقبلية. وقد دلت مرة أخرى المشاركة القيمة للأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر في الهيئات الفرعية التابعة لمؤتمر نزع السلاح على القيمة المضافة لمشاركة المجتمع المدني في محافل نزع السلاح.

وفي الوقت نفسه، تؤيد هولندا توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح ومواصلة العمل على تحسين أداء وفعالية المؤتمر لأعماله. ونرى أن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح ستكون فرصة سانحة لاستعراض آلية نزع السلاح وتحديثها، حيثما يلزم.

ولأسف، هناك أيضاً ما يدعو للقلق. فهيئات المعاهدات المختلفة داخل الأمم المتحدة وخارجها تعول على سداد الدول الأعضاء لمساهماتها كاملة في مواعيدها. إن عدم سداد الاشتراكات المقررة لأسباب هيكلية أو التأخر في سدادها يعرض هذه الهيئات للخطر، ويقوض آفاق إحراز تقدم في الآلية برمتها. وهولندا على أهبة الاستعداد للعمل مع الوفود الأخرى بحثاً عن حلول مستدامة للمسائل المالية الحالية لكفالة سلامة سير عمل الآلية.

السيدة وود (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): بلغنا مرحلة في هذه الدورة للجنة الأولى نشعر فيها بقدر من الضجر من

بتكثيف جهوده الجماعية. ومن دواعي تفاؤلنا في هذا السياق حدوث بعض التطورات الإيجابية في إطار آلية نزع السلاح هذا العام، والتي ينبغي أن تكون بداية لمزيد من التقدم مستقبلاً.

إن ما قام به مؤتمر نزع السلاح هذا العام من أعمال موضوعية واعتماده لأربعة تقارير موضوعية بتوافق الآراء (CD/2138 و CD/2139 و CD/2140 و CD/2141) لأول مرة منذ ٢٢ عاماً، خطوة هامة يجب عليه أن يستفيد منها في الدورات المقبلة. ويبين تبادل الآراء على نحو تفاعلي في الهيئات الفرعية وبمشاركة الخبراء من الأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر أن التقدم يمكن إحرازه بتركيز جهودنا على المسائل الموضوعية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح بدلاً من المسائل الإجرائية. وإذ نشعر بالتفاؤل إزاء المناقشات الموضوعية، إلا أننا نرى ضرورة الاستفادة من هذا الزخم ودفع المؤتمر قدماً نحو الوفاء بولايته مبكراً في المفاوضات المتعلقة بتدابير نزع السلاح.

وقد تشرفت هولندا بتنسيق اجتماعات الهيئة الفرعية ٢. ويوفر تقريرها (CD/2139) الذي تم التوصل إليه بتوافق الآراء، وكذلك تقرير فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية (انظر A/73/159)، أساساً متيناً لتمكين المؤتمر من المضي قدماً نحو إجراء مفاوضات بشأن هذه المعاهدة. وندعو جميع الوفود إلى التحلي بأقصى قدر من المرونة من أجل بدء المفاوضات بشأن هذه المعاهدة الهامة في أقرب وقت ممكن.

وفي سياق مماثل، نشعر بالتفاؤل إزاء تزايد الاهتمام بمسألة الاعتبارات الجنسانية في آلية نزع السلاح. فالتنوع في الخلفيات والمنظورات يحسن من قدرات الوفود على التوصل إلى حلول مبتكرة وخلاقية.

إن تزايد عدد الوفود التي تسعى نحو تحقيق المساواة في المشاركة والاهتمام المتزايد بالمنظورات الجنسانية يشجع ويبرر جهودنا المستمرة بشأن هذه المسألة على حد سواء.

تلك الاتفاقيات وتعزيزها، من الضروري أن نتمكن من عقد اجتماعات فعالة وأن نحظى بالدعم في التنفيذ. وتكمن المشكلة الأساسية في أن بعض الدول الأعضاء لا تدفع مساهماتها المقررة في مواعيدها أو لا تدفعها على الإطلاق. وهذا الوضع لا يمكن استمراره وهو غير منصف لأولئك الذين يوفون بها.

وقد تبدو بعض الإنجازات المذكورة آنفا متواضعة ولكن هذا يجافي حقيقة مدى صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء. ونرحب برأي الأمين العام الوارد في خطته لنزع السلاح بشأن آلية نزع السلاح والشراكات.

ونحن مقتنعون بأن بناء التنوع من أكثر الإسهامات تأثيراً التي يمكننا أن نقدمها إلى الآلية. إن ما لدينا من زخم لإدماج مزيد من النساء في صميم عمل الأمن الدولي أكبر بكثير من الإيثار. إن التنوع في قاعة صانعي القرار يؤدي إلى اتخاذ قرارات أفضل. لذا من الضروري أن نوفر مدداً من الشابات والشباب الموهوبين والمبدعين والمفعمين بالحيوية ممن يجدون العمل في مجال صون السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما مهنة ملائمة لهم.

وأود أن أقدم لكم هيلي كين - التي تجلس خلفي. هيلي مندربة داخلية في البعثة الأسترالية وتساعد في اللجنة الأولى. قد يكون العديد من أعضاء اللجنة الأولى قد التقى بها عندما طلبت منهم الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار A/C.1/73/L.26 بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو ما نشجع الأعضاء على فعله. غير أن الأهم من ذلك أن هيلي، شأها شأن آخرين في هذه القاعة، في مستهل حياتها المهنية وقريباً سيتعين عليها أن تقرر ما إذا كان مجال الأمن الدولي هو المجال الذي ترى أن بوسعها أن تسهم فيه مساهمة ذات قيمة. وباعتبارنا من الوفود المحنكة، يقع على عاتقنا مسؤولية تتمثل في تقديم التوجيه والتشجيع للزملاء وللزميلات مثل هيلي. فمن الضروري أن ننمي المواهب الموجودة لدينا.

البيانات. فقد وجه معظمنا رسائل جوهرية في إطار مختلف المجموعات، والميل هو لعدم التكلم في هذه الدورة. إلا أنه من المهم أن نتكلم. إن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح هي الإطار المتاح لنا لعقد المناقشات والتفاوض والاتفاق بشأن مسائل الأمن الدولي البالغة الأهمية. ومن الضروري أن تكون مهياً لتحقيق الغرض المنشود منها وأن تكون مجموعة أدواتها فعالة في التعامل مع عالم تتعدد أقطابه ويتزايد تعقيداً. والحوار الذي يبني الثقة لم يكن قط أكثر أهمية مما هو عليه الآن.

ونحن نشعر بالتشجيع جراء حدوث بعض التطورات في آلية نزع السلاح هذا العام. فقد تمكن مؤتمر نزع السلاح من التوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء بشأن التقارير الواردة من أربع هيئات فرعية تابعة له (CD/2138 و CD/2139 و CD/2140 و CD/2141). وهذا أهم إنجاز يتسنى للمؤتمر تحقيقه منذ سنوات. وينبغي لنا الاستفادة منه في عام ٢٠١٩. وهو يجسد إجراء حوار مكثف في الهيئات الفرعية الخمس واستعداد الدول الأعضاء للتعاون وتعميق فهم كل منها لموقف الآخر. وقد كانت لمشاركة الخبراء قيمة مضافة. ونشكركم سقي الهيئات الفرعية ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على ما قدموه من دعم.

كما أن اعتماد جدول أعمال هيئة نزع السلاح، التي تشرفت أستراليا بتولي رئاستها هذا العام، كان الأسرع منذ عام ٢٠٠٦. وقد أطلقت بنجاح الفريق العامل المعني بالحد من المخاطر النووية والفريق العامل المعني بتدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي، وهو يستند إلى أساس متين للبناء صوب التوصل إلى نتيجة في عام ٢٠٢٠. ويحدونا الأمل في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح من زيادة التنسيق فيما بينهما.

ومما يثير القلق، مع ذلك، هو الأزمة المالية التي تواجه الهيئات المعنية باتفاقيات تحديد الأسلحة التي مقرها جنيف. وبغية صون

بمواصلة المداولات المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ونتطلع إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة في وقت قريب.

ونحن مقتنعون بأن آلية نزع السلاح وأجهزة نزع السلاح القائمة حسنة النوايا وقادرة على إحراز تقدم في نظام نزع السلاح إذا ما أُستُخدمت على نحو أكثر انتظاما وفعالية. وفي هذا الصدد، تزداد أهمية الالتزام السياسي للدول الأعضاء لا سيما من جانب تلك الحائزة للأسلحة النووية.

ومن الممكن أن تيسر المشاركة النشطة من جانب جميع الدول الأعضاء في تحقيق نتائج فعالة ومستدامة في جميع مجالات النقاش المتعلق بالسياسات. لذا، فإننا نوصي بضم جميع الدول بصرف النظر عن قدراتها - نووية أو غيرها - إلى مداولات نزع السلاح ومفاوضاته. وأقل البلدان نموا ليست مجرد مراقب صامت، فهي تواجه عواقب غير متناسبة وعشوائية جراء التسلح وانتشار الأسلحة. ولذلك، ينبغي منحها فرصا متكافئة في الآليات الدولية لنزع السلاح.

ومن الممكن أن تكتسي مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح أهمية بالغة فيما يتعلق بالمناقشات الإقليمية لنزع السلاح وبناء الثقة على الصعد الإقليمية. وهذا سوف يسهم في مآل الأمر في مداولات ومفاوضات نزع السلاح الأوسع نطاقا. ولما كانت هذه المراكز تسهم إسهاما كبيرا في عملية نزع السلاح، ينبغي زيادة تعزيزها وتزويدها بالموارد الكافية والنهوض بها حتى تبلغ منتهى قوتها.

وفي الختام، يجب أن نعمل معا بأقصى قدر من الالتزام في إطار آلية نزع السلاح الحالية التابعة للأمم المتحدة وهيئاتها بغية تحقيق المثل العليا للسلام والأمن الدوليين في هذا العالم الشديد الترابط.

السيد هيرايث (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.24).

كما أنه من المهم وجود قدوة يُحتذى بها. فقد خلصت عدة دراسات إلى أن النساء يستفدن من الشخصية القدوة إن كانت من بنات جنسهن أكثر بكثير من الرجال، لا سيما عندما تكون الشخصية القدوة لها علاقة بالدراسة أو العمل. نحن نعيش في وقت ينمو فيه الجيل الأصغر وهو يشهد نساء قويات تتزايد مشاركتهن في مجال الأمن الدولي العالمي. وهذا أمر جيد، ولكن بمقدورنا، وينبغي لنا، أن نفعل المزيد كي تصبح مساهمة المرأة في الأمن الدولي أمرا طبيعيا.

السيد بودل (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد نيبال البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.24).

أود أن أبدأ بالإعراب عن التزام نيبال الثابت بنزع السلاح الكامل والعام. وفي هذا السياق، نعتقد أن ثمة دور هام تضطلع به الآلية. ما زالت الأسلحة النووية، أيا كانت الجهة المالكة لها، أكبر مصدر يهدد بانعدام الأمن في المجتمع العالمي. ونظرا لأنها لا يمكن أبدا أن تشكل قوة ردع مفيدة، فإن إزالتها التامة هي الضمانة الوحيدة لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها.

وترى نيبال أيضا أن إبرام صك ملزم قانونا، يقضي بأن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية سلبية للدول غير الحائزة لهذه الأسلحة، سيكون خطوة هامة نحو نزع هذا السلاح النووي. وريثما يتم القضاء على أسلحة الدمار الشامل، تظل المثل العليا للسلام والأمن الدوليين المنصوص عليهما في ميثاق الأمم المتحدة أمرا صعب المنال.

ونؤيد تعددية الأطراف الفعالة والنظام القائم على القواعد من أجل تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار بشكل كامل وتام. ونرحب أيضا بالتطورات الأخيرة في مؤتمر نزع السلاح المتعلقة بإنشاء الهيئات الفرعية. إن اعتماد التوصيات بتوافق الآراء بشأن أهداف دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكروسة لنزع السلاح وجدول أعمالها هو تجسيد للالتزام الدول الأعضاء

وتوافق الآراء قاعدة أساسية يستند إليها المؤتمر في عمله، ولا يجوز أن يقتصر على الاستخدام المنهجي لحق النقض. وتوافق الآراء يُجبرنا على العمل بأسلوب نشط وبناء لإيجاد صيغ شاملة تعزز الاتفاق.

ونحن نرى أن ما سيُمكن المفاوضات من المضي قدما هو معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ومع ذلك، ففي انتظار التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانونا، يمكن النظر في خيارات فورية متاحة، من قبيل إمكانية إصدار البيانات السياسية أو المبادئ التوجيهية أو مدونات السلوك، لا سيما فيما يتعلق بالحد من المخاطر وتدابير بناء الثقة والشفافية وعمليات التحقق.

وأخيرا فإن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بوصفها هيئة تداولية، سجلت أيضا فترة جفاف ممتدة فيما يتعلق بتقديم التوصيات العملية. بيد أن إنجازاتها في مجال الأسلحة التقليدية خلال السنة الماضية تبين أنه يمكن تحقيق نتائج إيجابية بواسطة التحلي بما يلزم من الصبر والإرادة السياسية. ويجدونا الأمل في أن يصبح ذلك ممكنا خلال السنتين المقبلتين، بعد إدراج مسألة الفضاء الخارجي في جدول أعمال اللجنة بوصفها قضية هامة ينبغي مناقشتها.

ولا يسعنا أن نفوّت فرصة الإصرار على المساواة بين الجنسين، فهي أيضا ضرورة أخلاقية وحاجة ملحة في هذا المجال. ونأمل في أن ينضم عدد متزايد من النساء إلى عمل الآلية.

وفي الختام، نؤكد أهمية دفع جميع الدول الأعضاء لمساهمتها المالية المقررة ضمن المهل الزمنية المحددة. وعندئذ فقط يمكن أن تظل الآلية أداة صارمة في خدمة المجتمع الدولي.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
الاتحاد الروسي مقتنع بضرورة اضطلاع الأمم المتحدة بدور

ففي بيئة عالمية تتسم بالتوتر المعقد، تؤكد إسبانيا مجددا دعمها للتعددية الفعالة وللأمم المتحدة بوصفهما أساسين للتعاون وسيادة القانون بمقدورهما مجابهة التحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين.

إن الآلية المنشأة أثناء الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ آلية ضرورية، ومن المهم أن نحافظ على توافق الآراء بشأن الجوانب الرئيسية للعملية المفضية إلى انعقاد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. والمصادقية هي الوقود الذي يسمح لهذه الآلية بالعمل بسلاسة، ولا تتحقق المصادقية إلا بناء على خطوات محددة وملموسة.

وتشكل اللجنة الأولى، التي ننتمي إليها، محفلا بالغ الأهمية يمكن تعزيز أثره بعقد المزيد من المناقشات التي يزيد فيها التركيز على المسائل والتحديات الأمنية الراهنة. وينبغي ألا نكتفي بمجرد تحديث القرارات؛ إذ يجب علينا الخروج عن الدروب المطروقة، باتخاذ مبادرات توفق بين الجرأة والوعي الكامل بالظروف الأمنية.

وعلاوة على ذلك فإن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يتحلى بمزيد من الاتساق في الوفاء بولايته وأن يعمل على زيادة الإبداع والمرونة والإرادة السياسية. ونحن نرى أن المناقشات التقنية التي يجريها المؤتمر ضرورية، ولكن لا يجوز لنا أن نركز للراحة تحت أي ظرف من الظروف، نظرا لأن هذا المحفل بطبيعته لم يُنشأ للتداول بل للتفاوض. ونؤمن أيضا بأنه لا يجوز للمؤتمر أن يقع ضحية انعدام الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء. فنحن نعيش في أوقات صعبة من الضروري أن نتاح فيها فضاءات للحوار، مع تجنب المواقف التي تضعف المؤسسات أو تتسبب في فقدان التعددية لمصادقيتها. ونثني على العمل الذي أنجزته الهيئات الفرعية للمؤتمر خلال دورة هذا العام، الأمر الذي سيمكننا من توجيه مسار الجهود المقبلة.

تجسد ذلك الاتجاه في كون المؤتمر اعتمد هذا العام، للمرة الأولى منذ ١٢ عاما، تقريرا إجرائيا تقنيا بحتا (CD/2149).

كما نشهد حاليا اتجاهات مماثلة في اللجنة الأولى. فقد ظهرت علامات التسييس في تلك المنصة التي تتخذ من نيويورك مقرها لها، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى الاستقطاب وإلى صعوبات في التوصل إلى قرارات بتوافق الآراء. وتبلغ هذه الظاهرة أيضا ذروتها في الدورة الحالية، ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك التصويت الذي جرى في الأسبوع الماضي (انظر A/C.1/73/PV.19) بشأن إمكانية نظر اللجنة الأولى في مشروع القرار الذي قدمته روسيا دعما لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى.

وبطبيعة الحال، هناك أيضا جوانب إيجابية في عمل مندوبات نزع السلاح. فعلى سبيل المثال، أحرز تقدم مؤخرا في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وتمكنت الدول الأعضاء للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٩ من اعتماد توصيات بتوافق الآراء عنوانها "التوصيات المتعلقة بالتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية" (A/72/42، المرفق). وفي هذا العام، بفضل مبادرة مشتركة بين الصين والولايات المتحدة وروسيا، أضيف بند جديد إلى جدول أعمال المنتدى يتعلق بإعداد توصيات عن تدابير الثقة والشفافية في ميدان الفضاء بغية الحيلولة دون حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ومن النتائج المبشرة الأخرى التي تم تحقيقها المناقشات الموضوعية التي جرت بشأن الهيئات الفرعية الخمس لمؤتمر نزع السلاح التي أنشئت هذا العام. وقد مكنا ذلك جميعا من محاولة تحديد نقاط للتلاقي حول مواضيع جدول الأعمال التقليدي وتحديد مسائل بعينها يمكن أن يركز عليها المؤتمر في المستقبل.

ونحن عازمون على مواصلة بذل مزيد من الجهود في المستقبل لتحسين عمل مندوبات نزع السلاح الثلاثة. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الاقتراح الروسي المقدم في آذار/مارس

قيادي في معالجة المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، فضلا عن السلام الدولي والأمن العالمي. أما الهدف المتمثل في تعزيز النظم القائمة واستحداث نظم أخرى جديدة في مجال تحديد الأسلحة، فينبغي تناوله في إطار الآليات التقليدية القائمة بالفعل أو آليات الأمم المتحدة لنزع السلاح. ومن شأن ذلك أن يكفل تقييدنا بمبدأ تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح.

ويجب على عناصر نزع السلاح الثلاثة جميعها - اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح - الاضطلاع بفعالية ومسؤولية بالمهام المسندة إليها، وهي مهام يجب علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نهيب لها الظروف. ويجب أن تتقيد هذه الهيئات بولاياتها تقيدا صارما وأن تتجنب التسييس أثناء مداولاتها، لأن ذلك سيكون على حساب تسوية المسائل الحالية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

وللأسف، فإلى جانب المسائل الحالية التي تعالجها محافل نزع السلاح، شهدنا مؤخرا تحول المناقشات في تلك المحافل نحو التسييس المفرط، مما يصرف انتباه المشاركين فيها عن النظر في جداول أعمالهم ويضيف شكلا جديدا على عملهم.

وقد شهدنا تحركات من هذا القبيل هذا العام في مؤتمر نزع السلاح. إذ لم تتمكن من تحقيق النتائج الفضلى لعمل الهيئات الفرعية بسبب مواقف بعض فرادى الدول. وليس من السلوك البناء اتخاذ موقف يتعارض مع تقاليد المؤتمر وروحه، وقد حال هذا السلوك دون أداء أحد أعضاء المؤتمر لكامل مهامه بصفته الرئيس. ومن غير المقبول أن تحاول الدول الابتعاد عن الممارسة الراسخة المتبعة في أعمال المؤتمر.

وعلاوة على ذلك، شهد هذا المنتدى أيضا اتجاهات متميزة نحو النظر في مسائل تقع خارج جدول أعماله وولايته، وإن كانت ذات أهمية بالنسبة للأمن الدولي. ومن الناحية العملية،

المشاورات المكثفة وحرصت في ذات الوقت على مبادئ المهنية والشفافية والشمولية.

وفي الوقت الذي نحن فيه في أشد الحاجة إلى العمل بشكل بناء وإيجابي للسعي من أجل إخراج المؤتمر من حالة الجمود التي يواجهها منذ أكثر من عقدين من الزمن، قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها باستغلال المؤتمر لإقحام مسائل من خارج ولايته. وإن هذا المنهج الذي اتبعته الدول الغربية في المؤتمر يهدف إلى تقويض أعماله. وقد تعاملت هذه الدول، وكما يعلم الجميع، بازدواجية فيما يخص المخاطر التي تكتنف البيئة الأمنية الدولية والإقليمية. وبهذا الخصوص، نتوجه بالسؤال للجميع هنا: لماذا ترفض الولايات المتحدة إنشاء فريق عامل للتفاوض حول اتفاقية قمع الإرهاب الكيميائي والبيولوجي التي اقترحتها روسيا؟

إن من يعطل أي عمل جاد وحقيقي وتفاوضي ومن يقوم بتعطيل أعمال المؤتمر لأسباب سياسية وفي انتهاك للنظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح هي معظم الدول الغربية وبالأخص النووية منها. وأقصد هنا الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا. فهذه الدول لا تسعى أبدا ولن تسمح بأي تقدم في مجال نزع السلاح النووي أو في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي أو حتى موضوع ضمانات الأمن السلبية.

وفي انتهاك للعمل والممارسات المتعارف عليها في عمل المؤتمر، قامت أمانة مؤتمر نزع السلاح وبطريقة غير مهنية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ بتحميل مذكرة تحمل رقم CD/2147 على الموقع الشبكي للمؤتمر، وهي عبارة عن مذكرة مقدمة من قبل فرنسا باسمها مع الولايات المتحدة وبريطانيا وتتضمن اتهامات باطلة ضد بلادي، سورية. إلا أن المفارقة العجيبة أن هذه المذكرة لم يتم تعميمها على الدول الأعضاء في المؤتمر والدولة المعنية، وهي سورية، لم تُعط الفرصة لتوضيح موقفها بشأن هذه الوثيقة. ونطالب عملاً بمبدأ الشفافية والعمل

٢٠١٦ بشأن الشروع في وضع اتفاقية دولية، في إطار مؤتمر نزع السلاح، من أجل مكافحة أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي.

في الختام، أود أن أقول بضع كلمات عن خطة الأمين العام لنزع السلاح التي أطلقها في هذا العام. بوجه عام، نحن نرحب بتلك الوثيقة كما شاركنا بنشاط في المداورات بشأنها. غير أنه في الوقت نفسه لا نجد مناصاً من الإشارة إلى أنها لا تعبر عن آرائنا، رغم أن نشر الخطة قد سبقه عدد من جولات المشاورات بين الأمانة العامة وفراى الدول. وسنتابع عن كثب تنفيذ تلك الوثيقة، ونعتقد أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تحدد جدول الأعمال في مجال حساس كتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): بداية، يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.24).

تؤمن الجمهورية العربية السورية بالعمل المتعدد الأطراف الحقيقي والصادق في كافة المجالات وبالأخص في مجال نزع السلاح. إن الآليات القائمة في عمل نزع السلاح ينقصها شيء أساسي وهو الإرادة السياسية لبعض الدول.

ترأست بلادي، سورية، هذا العام مؤتمر نزع السلاح مسترشدة في عملها بالنظام الداخلي للمؤتمر ومنتجة مبادئ المهنية والشفافية التي تحكم دور ومتطلبات الرئاسة. وتؤمن بلادي بأهمية مؤتمر نزع السلاح باعتباره المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح والذي يمكن من خلاله أن يتحقق نزع السلاح النووي وعالم خال من الأسلحة النووية. وركزت بلادي خلال رئاستها للمؤتمر على التوصل إلى برنامج عمل شامل متوازن يعكس شواغل الدول الأعضاء، بموجب المادة ٢٩ من النظام الداخلي، وذلك من خلال عقد

وفي هذا السياق، نوه بالتقدم المحرز في عمل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بوصفها الهيئة التداولية الرئيسية بشأن مسائل نزع السلاح. كما نستمد الإلهام من الخطوة الحاسمة المتخذة في سبيل محاولة عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح التي طال انتظارها.

وينبغي أن تكون خطة الأمين العام لنزع السلاح الحافز بمثابة قوة دافعة لاستعراض آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح والنهوض بها في ضوء التحديات الحالية والناشئة.

وتؤيد بنغلاديش مواصلة استعراض أساليب عمل اللجنة الأولى حتى تتحسن استجابة إجراءاتها لما يُستجد من ضرورات في جدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار. وربما يكون من الضروري إجراء تقييم موضوعي بشأن عدد من القرارات الحالية للجنة ومواضيعها بغية تجنب الازدواجية والتداخل. ونخطط علماً بقرار سحب ألمانيا لمشروع قرارها (A/C.1/73/L.35) بشأن التدابير العملية لنزع السلاح في العام القادم، ونشجع الآخرين على إيلاء اعتبار مماثل لهذه المسألة.

إن تقرير الأمين العام عن "التطورات الراهنة في ميدان العلم والتكنولوجيا وأثرها المحتمل على الجهود المبذولة في مجالي الأمن الدولي ونزع السلاح" (A/73/177) يطرح مجموعة من القضايا التي يتعين أن تعالجها آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، بما فيها اللجنة، بصورة تدريجية. وثمة أهمية بالغة لأن نسمو فوق عقليات القرن الماضي وأساليب عمله حتى تحافظ الأمم المتحدة وأدواتها وآلياتها المعنية بنزع السلاح على جدواها وقدرتها على مجابهة التحديات المقبلة في عصرنا وما بعده.

وفي هذا العام، شدد وفد بلدي على اهتمامه الخاص بإحراز مزيد من التقدم في سبيل وضع مجموعة من القواعد المتفق عليها دولياً لوضع ضوابط بشأن السلوك المسؤول في الفضاء الإلكتروني. وقد شددنا على أهمية مراعاة أصوات البلدان النامية وشواغلها في هذه العملية. ونتوقع من مؤيدي المبادرات المتعددة

الجماعي بسحب وحذف الإشارة إلى الوثيقة التي أشرت إليها من الوثائق الملحقة بالتقرير السنوي الإجرائي لمؤتمر نزع السلاح. إن الرئاسة السورية هي الرئاسة الوحيدة التي تقدمت بمشروع برنامج عمل للمؤتمر لعام ٢٠١٨ وحظي هذا المشروع بدعم واسع من الأعضاء. إلا أن التسييس الذي مارسه الولايات المتحدة وحلفاؤها هو الذي حال دون التوافق على مشروع برنامج العمل، وذلك بذرائع لا علاقة لها بجدول أعمال المؤتمر. وبذلك، أكدت الولايات المتحدة وحلفاؤها أنها هي الطرف الأساسي الذي عرقل مرة أخرى أعمال المؤتمر خلال العام الحالي. كما عرقلت الولايات المتحدة اعتماد التقرير السنوي المضموني للمؤتمر عن أعماله خلال العام الحالي لدوافع سياسية واضحة. والسؤال هنا الذي يطرح نفسه: كيف للولايات المتحدة التي عرقلت برنامج عمل المؤتمر ومنعت اعتماد تقرير مضموني أن تمارس بمصادقية مهام رئاسة المؤتمر في العام القادم؟

السيد قاضي (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بنغلاديش البيانين الذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا في إطار هذه المجموعة المواضيعية والمجموعتين السابقتين (انظر A/C.1/73/PV.22 و A/C.1/73/PV.23).

ما برحت بنغلاديش تؤيد بحماس قاعدة تعددية الأطراف في سبيل نزع السلاح العام والكامل. ونواصل التأكيد على ضرورة تنشيط آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لكي تضيف زخماً للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن المسائل المتعلقة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

ونتشاطر مشاعر الإحباط والقلق إزاء استمرار إخفاق مؤتمر نزع السلاح - وهو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح - في التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمله. وينبغي ألا نسمح بأن يصبح ذلك وضعاً راهناً. وإذا كان لنا في التاريخ عبرة، فمن شأن التوتر السائد في البيئة الأمنية الدولية أن يخلق زخماً ييث روحاً جديدة في عمل المؤتمر.

وإزاء هذه الخلفية الأمنية الدولية الحالية القائمة والمعقدة، ينبغي أن تُعزز سلطات الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح لا إضعافها. وتؤمن الصين بأن تنشيط الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح يتطلب تعاون جميع الأطراف سوياً.

أولاً، يجب أن ندافع عن سلطات الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح. إن اعتماد اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فضلاً عن المعاهدات الهامة الأخرى في مجال تحديد الأسلحة يدل تماماً على أن المشاكل لا تكمن في الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح ونظامها الداخلي. وينبغي ألا ننكر قيمة آلية نزع السلاح وأهميتها مجرد أننا واجهنا بعض الصعوبات والنكسات القصيرة الأجل. ولا يمكن الاستعاضة عن دور مؤتمر نزع السلاح إذ أنه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، ولا يمكن إنكار الدور الذي تضطلع به المنتديات الأخرى في الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح، بما في ذلك اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح. وتحديد الآلية ليس بأي حال من الأحوال الطريق الصحيح لحل المشاكل.

ثانياً، ينبغي تعزيز الإرادة السياسية للمجتمع الدولي فيما يتعلق بنزع السلاح. وبوجه عام، يُعتقد أن السبب الأساسي في حالة الجمود التي تعاني منها آلية نزع السلاح هو انعدام الإرادة السياسية. فالإرادة السياسية، وهي من الشروط اللازمة للجهود الدبلوماسية، لا يمكن أن تنشأ في فراغ؛ وإنما تعتمد على تقييم كل طرف لبيئته الأمنية وللبيئة الأمنية الدولية. فما من سبيل أمامنا لتهيئة بيئة أمنية دولية مواتية تساعد على تعزيز الإرادة السياسية لجميع الأطراف من أجل مشاركتها في العمليات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح سوى بتحقيق أمن مشترك وشامل وتعاوني ومستدام والتخلي عن مفهوم الأمن المطلق.

وأخيراً، ينبغي لنا وضع جداول أعمال جديدة تتماشى مع التطورات الأمنية الدولية. وينبغي للآلية المتعددة الأطراف

في اللجنة هذا العام مواصلة بذل الجهود للعمل معا من أجل مواجهة التهديد الذي ما من أحد منا بمنأى عنه في هذا العالم شديد الترابط. وتدعم بنغلاديش تنفيذ نقاط عمل الأمين العام ذات الصلة المدرجة في جدول أعماله بشأن نزع السلاح.

وتنوه بنغلاديش بالأهمية البالغة لمبادرات نزع السلاح وإرساء الأمن على الصعيد الإقليمي. ونشكر مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ على مواصلته تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبمناسبة حلول الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، تشير بنغلاديش إلى اهتمامها بالتعاون مع المركز بشأن تعزيز دور المرأة ومشاركتها في مجال نزع السلاح والأمن الدولي.

وتود بنغلاديش أن تسجل رسمياً تقديرها لاستمرار العمل المفيد الذي يضطلع به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وتشدد على أهمية ضمان تزويد المعهد بما يحتاج من موارد معززة ويمكن التنبؤ بها حتى يتمكن من تنفيذ ولايته. وننوه بفائدة الموارد التعليمية التي أعدها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

السيدة هو هوفانج (الصين) (تكلمت بالصينية): في السنوات الأخيرة، تناول المجتمع الدولي أسباب استمرار حالة الجمود التي تكتنف الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح وسبل المضي قدماً. هل ينبغي أن نبقى على الآلية القائمة أم أن نجدها تماماً؟

قبل أربعين عاماً، أنشأت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح آلية متعددة الأطراف لنزع السلاح تتألف من اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح. وفي السنوات الأولى بعد إنشائها، أسهمت آلية نزع السلاح إسهاماً هاماً في صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي في مجال تحديد الأسلحة وعملية نزع السلاح.

(انظر A/C.1/73/PV.24)، ونود أن ندلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاما تاما بالهدف الطويل الأجل المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية، تمشيا مع التزاماتنا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤمن المملكة المتحدة إيماننا راسخا بأن أفضل سبيل لتحقيق ذلك الهدف هو من خلال نزع السلاح متعدد الأطراف عن طريق التفاوض التدريجي، باتباع نهج تدريجي ضمن الأطر القائمة. ونظل ملتزمين بالآلية الحالية لنزع السلاح إذ أنها الركيزة الأساسية للنظام الدولي القائم على القواعد، وهي في صميم نهجنا المتعدد الأطراف بخصوص مسائل نزع السلاح.

وتكمن قوة مؤتمر نزع السلاح في أنه منتدى يتيح لجميع الدول الأعضاء الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية في النظام الدولي أن تجري فيه مناقشات جادة بشأن نزع السلاح تُراعى فيها المصالح الأمنية الوطنية لبعضها البعض وتحميها قاعدة توافق الآراء. ومع ذلك، ينبغي ألا تُستخدم هذه القاعدة في إعاقه اعتماد برنامج يهيئ لنا العودة إلى العمل. ثانياً، نكرر الدعوة إلى التعجيل باستئناف المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

إن مؤتمر نزع السلاح هو المكان الوحيد الذي يُتاح فيه التفاوض على تدابير فعالة وملزمة لجميع الجهات الفاعلة المعنية في مجال نزع السلاح. وقد أصبحت الصكوك المتفق عليها فيه ركائز يستند إليها النظام الدولي. وإذا كان التقدم بطيئاً فليس بسبب الآلية وإنما لانعدام الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء.

وترحب المملكة المتحدة بالتقدم المحرز في دورة المؤتمر لهذا العام، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء الهيئات الفرعية الخمس. وينبغي أن تشكل المناقشات الموضوعية والتقارير (CD/2138)

لنزع السلاح مواكبة المشهد المتطور باستمرار في عمليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي. وبدلاً من علاج المشاكل القديمة المستمرة منذ سنوات عديدة، فإن منع ظهور مشاكل جديدة بات أشد إلحاحاً. ومن الأسر بدء عمل وقائي يتيح فرصة لإنهاء حالة الجمود التي تكتنف آلية نزع السلاح. وقد قدم الوفد الصيني اقتراحات إلى مؤتمر نزع السلاح بشأن استعراض بنود جديدة في جدول أعماله تتضمن التطور السريع للتكنولوجيات الجديدة والناشئة ومسألة الافتقار إلى القواعد والمعايير فيما يخص المسائل الحدودية. ويمكن لجميع الأطراف إبداء رأيها بشأن تلك المسائل بشكل كامل وشامل بغية تنشيط الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

وفي هذا العام، ألقى الأمين العام غوتيريش خطاباً في مؤتمر نزع السلاح (انظر CD/PV.1446) ثم أطلق بعدها خطته لنزع السلاح وقدم توصيات بشأن تنشيط آلية نزع السلاح. كما أُجريت مناقشات مستفيضة بشأن المسائل الرئيسية في هذا المجال في الهيئات الفرعية الخمس التي أنشأها مؤتمر نزع السلاح هذا العام. ويعرب الوفد الصيني عن تقديره للجهود الإيجابية التي تبذلها جميع الأطراف، ويأمل في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح قريباً من البدء في الأعمال الموضوعية بعد الانتهاء من وضع برنامج عمل شامل ومتوازن.

لقد تمكنت هيئة الأمم المتحدة ل نزع السلاح من تحقيق نتائج إيجابية في مسألة الأسلحة التقليدية في العام الماضي. ويأمل الوفد الصيني أن تشارك جميع الأطراف في المناقشات حول المسائل النووية والفضاء الخارجي على نحو نشط وواقعي حتى يتسنى لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح أن تحرز تقدماً جديداً. والوفد الصيني مستعد للتعاون مع جميع الأطراف والإسهام في صون الآلية القائمة لنزع السلاح وتنشيطها في إطار الأمم المتحدة.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري للعمل القيم الذي يضطلع به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بصفته مؤسسة مستقلة قائمة بذاتها. إذ تؤدي البحوث المستقلة التي يجريها المعهد بشأن نزع السلاح والأمن دورا هاما في إرشاد أعمال مؤتمر نزع السلاح والمكونات الأخرى للمنظومة، وكذلك في المناقشات الأوسع نطاقا بشأن هذه المسائل. ونتطلع إلى المشاركة في المزيد من العمل بشأن سبل تحسين هيكل تمويله ونموذج تشغيله.

كما نتطلع إلى العمل مع جميع الوفود بشأن تلك المسائل الأساسية على نطاق الآلية خلال السنة المقبلة.

السيد كلوسار (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية):
ما فتئت الجمهورية التشيكية تدعم الأمم المتحدة وقاعدة تعددية الأطراف الفعالة. ومن أجل تحقيق الأهداف والتغلب على التحديات في مجال الأمن الدولي، ولا سيما في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، نحتاج إلى تفعيل آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة تفعيلا تاما وكفالة قيامها بواجبها، إذ تؤدي في رأينا دورا لا يمكن الاستغناء عنه.

ومن المؤسف أن أحد العناصر الأساسية التي تؤدي دورا هاما في المنظمة - وهو مؤتمر نزع السلاح - لم يتمكن من تحقيق توقعاتنا لأكثر من عقدين من الزمن. ونشعر بالإحباط بسبب استمرار حالة الجمود في هذه الهيئة الهامة وإخفاقها المتكرر في الشروع في مفاوضات نزع السلاح.

ونحن ننتظر، شأننا في ذلك شأن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، بدء المفاوضات واختتامها في وقت مبكر في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة ملزمة قانونا تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونأسف لعدم تمكنه حتى الآن من التوصل إلى أي نتيجة ملموسة تحقيقا لتلك الغايات.

و CD/2139 و CD/2140 و CD/2141) الأساس لمواصلة العمل في عام ٢٠١٩.

وتتطلع المملكة المتحدة إلى تولي رئاسة المؤتمر في شباط/فبراير. وندعو جميع الدول الأعضاء في المؤتمر إلى إيفاد كبار الممثلين للجزء الرفيع المستوى في الأسبوع الذي يبدأ في ٢٥ شباط/فبراير. وسنعمل مع جميع الوفود والرؤساء الخمسة الآخرين لدورة عام ٢٠١٩ لنرى إن كان من الممكن اعتماد برنامج عمل تقبله جميع الوفود.

ونرحب بتطلعات الأمين العام الواردة في جدول أعماله بشأن نزع السلاح المتمثلة في بذل المزيد من الجهد لإنقاذ الأرواح وإقامة الشراكات ومنع نشوب النزاعات، إلا إننا مع ذلك نختلف على بعض العناصر. ونحن نستعرض بتمعن الإجراءات الواردة في خطة الأمم المتحدة للتنفيذ. وتؤيد المملكة المتحدة بقوة الآلية الحالية المعنية بتحديد الأسلحة وبالنظم القائمة في هذا المجال، وترى أن جميع الإجراءات الصادرة عن جدول أعمال نزع السلاح ينبغي أن تعزز تنفيذ الآليات القائمة وتشجع الامتثال لها.

ويجب أن تُمول تلك الآليات تمويلا كاملا ومستداما إذا ما أُريد لها أن تضطلع بالمهام التي نحتاجها جميعا. وتشجعنا الجهود المبذولة للتوصل إلى حلول للمشاكل الهيكلية القائمة في بعض الاتفاقيات والمعاهدات، ولكن هذه الجهود لن تكفل بالنجاح إلا إذا سددت جميع الدول الأطراف مساهماتها المقررة كاملة في مواعيدها وقامت بتسوية المتأخرات المتراكمة.

ويجدونا الأمل في أن تركز دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح على الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يعمل معا بشأن المسائل التي تفيد الأمن المتبادل وفي أن تنظر في عناصر آلية نزع السلاح للتأكد من أنها تعمل بسلاسة مع بعضها.

السيدة ميونغ إيونجي (جمهورية كوريا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجدداً على التزام جمهورية كوريا القوي بجهود نزع السلاح المتعددة الأطراف في سبيل عالم أكثر أمن وأسلم. وفي هذا العام، شهدنا بذل جهود من أجل تعزيز آليتين مهمتين لنزع السلاح، هما هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح.

(تكلمت بالإنكليزية)

فيما يتعلق بهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ترحب جمهورية كوريا بالاختتام الناجح للدورة الموضوعية لمؤتمر نزع السلاح المعقودة هذا الشهر نيسان/أبريل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. ويكتسي هذا النجاح أهمية أكبر لكون مسألة تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي نُوقِشت للمرة الأولى في إطار بند جديد من جدول أعمال الفريق العامل الثاني، بهدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومع ذلك لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، نظراً لأن هيئة نزع السلاح لم تتوصل هذا العام إلى توافق في الآراء بخصوص اعتماد توصيات الفريق العامل.

وفي مداولنا بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، تود جمهورية كوريا أن تشدد على أنه ينبغي أن نحدد الجدول الزمني لمؤتمر الاستعراض الذي تنظمه الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٢٠، والذي يتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة التي تعد حجر الزاوية في هذا المجال. وتأمل حكومة بلدي في أن يستمر الزخم الإيجابي الذي حققته الهيئة في مناقشات نزع السلاح المتعددة الأطراف، بما في ذلك في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠.

أما بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح، فإن جمهورية كوريا توليه أهمية كبرى بصفته المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. إن حكومة بلدي لا تتفق مع رأي البعض

ونأمل أيضاً في أن يُخصص ما يكفي من الوقت والجهد لمسألة توسيع عضوية المؤتمر، وهو ما يتمشى مع النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح، إذ ينص على وجوب النظر في مسألة توسيع العضوية على فترات منتظمة. ولذلك فإننا نكرر دعوتنا إلى تعيين منسق خاص يشرع في المناقشات الضرورية بشأن هذه المسألة. ونحن مقتنعون بأن توسيع عضوية المؤتمر من شأنه أن يعزز الشفافية والشمولية في عمله. كما نؤمن بأن ذلك ضروري، ليس للمؤتمر فحسب، بل للمجتمع الدولي بأسره أيضاً. وهذه الخطوة يمكن أن تساعد المؤتمر على استعادة مصداقيته وتبديد أي شكوك حول أهميته.

بيد أن الجمهورية التشيكية تُشجعها أيضاً بشائر التقدم التي لاحت في الآونة الأخيرة في بعض مكونات آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وتحديدًا، نرحب بنجاح هيئة نزع السلاح في العام الماضي في اعتماد التوصيات المتعلقة بالتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية (A/72/42، المرفق) بعد ١٨ سنة من الجمود، وهو الأمر الذي ينبغي أن يمثل إشارة واضحة مشجعة. وتأمل الجمهورية التشيكية في أن تعتمد الهيئة توصيات من شأنها أن تولد الزخم الذي تشتد الحاجة إليه، ويكون لها تأثير إيجابي يعم الآلية.

وأخيراً، لا تزال الجمهورية التشيكية مؤيدة قوية للعمل الحاسم الذي تضطلع به اللجنة الأولى. ونظراً للنطاق العالمي لعضوية اللجنة الأولى وتركيزها على اتخاذ القرارات بتوافق الآراء، فإنها لا تزال تشكل جزءاً محورياً من جهودنا المشتركة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ويساورنا القلق إزاء الجهود التي بذلتها مؤخراً بعض الدول كي تنحي جانباً قاعدة التوافق في الآراء، وهي الطريقة الأساسية لاتخاذ القرارات، مفضلة عليها التصويت على المسائل الإجرائية. وندعو جميع الدول إلى التمسك بمبدأ توافق الآراء وإجراء المفاوضات بروح التفاهم والتوافق.

وترى تايلند أن آلية نزع السلاح الفعالة هي تلك التي تقود المجتمع الدولي نحو تحقيق أهدافه المشتركة على صعيد نزع السلاح وعدم الانتشار، ويتكامل عملها بصورة جيدة مع الأهداف الأعم للأمم المتحدة.

ومن المهم أن تكون آليتنا لنزع السلاح قادرة على مواكبة التطورات الهامة وأن تكيف نفسها، على سبيل المثال، مع تغير المشهد الأمني الدولي. وعندئذ فقط ستظل ذات صلة وأمامها فرصة كي تكون فعالة على النحو الذي كان متوخى لها. وتخضع الأمم المتحدة نفسها حاليا لمبادرات إصلاح رئيسية؛ وهي الإصلاح الإداري، وإعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن، وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. كما أن مناقشات إصلاح مجلس الأمن ماضية قدما على الرغم من التحديات الواضحة في التعامل مع الوضع الراهن.

وربما آن الأوان لأن ننظر معا فيما إذا كان ينبغي استعراض آليتنا لنزع السلاح. غير أن القيام بذلك يتطلب أن نعي ونذكر أهمية التطورات الجارية حولنا.

أولا، لا يمكن أن تقتصر المشاركة في المناقشات حول نزع السلاح وعدم الانتشار على الدول. لا بد أن تكون آلية نزع السلاح شاملة للجميع مع سماع مختلف الآراء التي تمثل السكان. لقد كان دور المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والشباب في مجال نزع السلاح دورا جديرا بالإشارة، وفي بعض الأحيان، كان دورا ثوريا في دفع العمل قدما. وفي هذا السياق، فإننا نتطلع أيضا إلى الاستماع إلى مزيد من آراء النساء.

ثانيا، كان إطلاق خطة الأمين العام لنزع السلاح مؤخرا خطوة هامة. وتسلم الخطة رسميا بمصالح الأطراف المتعددة في مجال نزع السلاح والصلة بين جهودنا في مجال نزع السلاح وأهداف الأمم المتحدة الأخرى بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، ينبغي أن تدرج آلية نزع السلاح القائمة وتجسد على النحو المناسب خطة الأمين العام الجديدة لنزع

ممن ينتقدون المؤتمر زاعمين إنه قد فقد أهميته بسبب حالة الجمود التي تعتريه منذ فترة طويلة.

وقد شهدنا في العام الماضي بشائر التقدم في عمل الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً، على الرغم من عدم توصله إلى توافق في الآراء في اعتماد التوصيات. وخلال دورة هذا العام، أسفرت جهودنا الرامية إلى المحافظة على أهمية المؤتمر عن إحراز شيء من التقدم يمتثل في إجراء مناقشات بشأن الهيئات الفرعية الخمس التي أنشئت وفقا للمقرر CD/2119. وبناء على ذلك، انهمكت الدول الأعضاء في المؤتمر بنشاط في مناقشات مهيكلية وجوهرية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن البنود الرئيسية في جدول أعمال المؤتمر. ويتحمل أعضاء المؤتمر مسؤولية مشتركة تتمثل في الاستفادة من هذه الجهود والتوصل إلى طريقة لبدء المفاوضات. وفي هذا الصدد، يحدو جمهورية كوريا الأمل الوطيد في أن يشهد المؤتمر المزيد من التقدم الملموس في العام المقبل.

وفي سياق آخر، أود أن أشير إشارة وجيزة إلى أن اتفاقيات نزع السلاح في جنيف لا تزال تواجه مشاكل مالية. كما أن الخطر يهدد باجتماع الدول الأطراف في المعاهدة الأولى المتعددة الأطراف لنزع فئة كاملة من الأسلحة - وهي اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة - المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر. ويجب علينا بذل المزيد من الجهود لكفالة سلامة النظام المالي للمنظومة من أجل زيادة كفاءتها.

السيدة بينتولا (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): يؤيد وفد

بلدي البيان الذي أدلى به ممثل ناميبيا بشأن النوع الاجتماعي وآلية نزع السلاح، والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل ميانمار باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/73/PV.24).

المعني بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ومواصلة المناقشات بشأن عقد هذه الدورة دون مزيد من التأخير.

وأخيراً، فإن مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح ضرورة أيضاً في تعزيز قضايا نزع السلاح المتعدد الأطراف وتلبية الاحتياجات وتشجيع التعاون في المنطقة. كما ينبغي دعم مراكز الفكر والمؤسسات من قبيل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، فهي تعمل دوماً على النهوض بالبحوث تعزيزاً لما نبذله من جهود.

إن تايلند عاقدة العزم على دعم الآلية من أجل المضي قدماً نحو تحقيق هدفنا المشترك. ودعونا نفكر فيما يمكننا فعله أيضاً.

السيد بينياراندا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الفلبين البيانين اللذين أدلى بهما ممثل ميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.24). ويؤيد وفد بلدي أيضاً البيان الذي أدلى به ممثل ناميبيا باسم مجموعة أقاليمية تضم ٥٣ دولة عضواً (انظر A/C.1/73/PV.24) بشأن أهمية تطبيق المنظور الجنساني في عمل آلية نزع السلاح.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدي لشرح مسألة التوازن الجنساني في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

لقد لوحظ التسليم بأهمية مسألة تمثيل المرأة على جميع مستويات المجتمع وفي المنظمات الدولية التي تشجع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مما أدى بالفعل إلى تمهيد السبيل أمام تحسين فهم الدور الهام الذي تضطلع به المرأة في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

وتدعو الفلبين، بوصفها نصيراً معروفاً لقضية المساواة بين الجنسين، إلى زيادة التوازن بينهما في عملية نزع السلاح في إطار

السلاح لكي تترجم رؤية الأمين العام إلى إجراءات ملموسة بطريقة جامعة وغير تمييزية. ويتعين أيضاً إدراج خطة الأمين العام الوقائية رسمياً في آلية شاملة لنزع السلاح، وهو الأمر الذي قد يمثل استجابة فعالة لكل ما يلوح في الأفق من نزاعات وعمليات تسلح على السواء.

وتؤمن تايلند إيماناً راسخاً بأن النظام الدولي القائم على القواعد هو الأنجع لإدارة التحديات الأمنية المتعددة. ولا بد أن تلتزم آلية نزع السلاح - بدعم من الأمانة العامة للأمم المتحدة - بتعددية الأطراف وأن تضطلع بأدوارها، وهو ما ترى تايلند أن له ثلاثة محاور؛ ينبغي للآلية أن تعزز التقدم في مجال نزع السلاح وأن تكون في نفس الوقت مصدر ثقة للدول وأن تدعم بناء الثقة فيما بين الدول.

وما برحت اللجنة الأولى أنجع المنابر المتعددة الأطراف لإجراء المناقشات وأكثرها تمثيلاً. وإذ نواصل السعي للتوصل إلى توافق في الآراء في اتخاذ القرارات، من المهم الإشارة أيضاً إلى أنه يمكن تدريجياً تحقيق الطابع العالمي وتوافق الآراء من خلال عملية مسبقة قائمة على رأي الأغلبية. وفي الواقع توجد بدائل للنهج القائم على التوافق في الآراء. ويجب ألا يساء استخدام بناء توافق الآراء لتحقيق مكاسب لدولة ما على حساب المصالح المشتركة وأمن الجميع.

وفي هذا الصدد، ترحب تايلند بالتقدم المحرز في إطار مؤتمر نزع السلاح. ويتعين في المقام الأول أن يعمل المؤتمر بما يحقق الأمن الجماعي للجميع وليس ثلة قليلة مختارة فقط. ولذا، يجب أن تكون العضوية أكثر شمولاً للجميع وأكثر ديمقراطية. وينبغي النظر في إجراء مشاورات بشأن توسيع عضويته وفي سبل إشراك أصحاب المصلحة المتعددين من قبيل المجتمع المدني.

وترحب تايلند أيضاً بالمناقشات التي أجريت مؤخراً في هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح وتشجع جميع الدول الأعضاء على النظر في الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية

المسعى. ويمكن أيضا تحسين تسخير وسائل الإعلام لالتماس الدعم من عامة الناس وتعزيز دور المرأة المحوري في بناء القدرات وجهودها فيما يخص التحقيقات في قضايا الاتجار بالأسلحة النارية ومقاواة مرتكبيها.

إن مساهمة المرأة ضرورية في جميع أوجه عملية السلام، بما في ذلك في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وبينما نمضي قدما في التزامنا المتمثل في تعزيز دور المرأة، علينا زيادة دعمها كي تشارك في جميع عمليات صنع القرار مشاركة مجدية. ولنجر تقييما ونجني ثمار الدروس المستفادة من المبادرات الناجحة، مثل تلك الموجودة في الفلبين، التي تمكنت من تحويل العلاقة بين المسائل الجنسانية ونزع السلاح من الاضطهاد إلى عوامل تغيير، صارت فيها المشاركة المجدية من جانب المرأة ضرورية في سبيل الخطو خطوة كبيرة نحو السلام.

السيد غانيي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.24).

إن تعددية الأطراف هي المبدأ الأساسي للمفاوضات في مجال نزع السلاح. وما من بديل لتعددية الأطراف. ولهذا السبب، تظل تعددية الأطراف مهمة وصالحة على الرغم من انعدام الإرادة السياسية الحقيقية من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية مما أصاب آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بالجمود لسنوات.

ولطالما حاولت تلك الدول الحائزة للأسلحة النووية وأنصارها ممن لا يرغبون في الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل يركز على الأولويات إخفاء انعدام ارادتهم السياسية بالتذرع بمسائل فنية. وقد تمكن مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح من وضع صكوك عالمية مهمة في الماضي مما يبرهن على أهمية ولايتهما وكفاءة نظامهما الداخلي وفعاليتها، ولا سيما قاعدة التوافق في الآراء. وهذا وحده يدل على حقيقة أن

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحديد الأسلحة، وتود أن ترى جهودا معززة تبذل في هذا الصدد.

ووضعت الفلبين خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، تنص على سبل وتدابير لدعم إدراج المنظور الجنساني في الاجتماعات الاستشارية وفي أنشطة التخطيط. وتأتي هذه الخطة استجابة من الفلبين لمختلف الصكوك الدولية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ولدعم تنفيذ الولايات الوطنية المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين فضلا عن السلام والتنمية.

والنقطة العاشرة من الخطة - المتعلقة بالآليات الوقائية ونظم الإنذار المبكر المعنية بتجنيب النساء والفتيات للعنف المتصل بالنزاعات - تعززها مبادرات من قبيل استمرار تنفيذ البرنامج الشامل للإدماج المحلي للتصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتعمل الفلبين في إطار تنفيذها لهذا البرنامج على كفالة أن العملية متوازنة من الناحية الجنسانية ويشترك فيها النساء والرجال. وتشمل المبادرات الأخرى حملة تدعو إلى تشجيع ترخيص الأسلحة النارية ووضع مجموعة برامج للنساء في مجال نزع السلاح.

وعلى صعيدي القاعدة الشعبية ووضع السياسات على حد سواء، تشارك المرأة في عملية السلام في مينداناو، التي تشمل نزع سلاح الجماعات المتحاربة. ويعطي القانون الوطني للإصلاح وإعادة التنظيم في الفلبين الأولوية لتوظيف المرأة ويعزز دورها في إنفاذ القانون، وبناء السلام وحفظ السلام، والسلامة العامة.

وتوصي الفلبين بمواصلة تشجيع الدول الأعضاء على وضع البرامج أو الآليات الملائمة والفعالة التي من شأنها أن تحمي النساء اللواتي يشاركن في تنفيذ المسائل المتصلة بنزع السلاح على الصعد المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. ويُشجّع المسؤولون الحكوميون المحليون أيضا على المشاركة في هذا

التي تمثل الهيئات الدولية الوحيدة المختصة بالاضطلاع بهذه الولايات. ولا قيمة لهذه التقارير بمعلوماتها المحرقة والملفقة وتحليلها وتقييمها القائمين على دوافع سياسية.

وفي هذا العام، شهدنا أيضا نفس المحاولات ذات الدوافع السياسية من جانب الولايات المتحدة وحلفائها فيما يتعلق بعمل المؤتمر ورئاسته. وعلى الرغم من النظام الداخلي للمؤتمر لا ينص إلا على التناوب على رئاسته، فإن هذه التدابير لم تؤد إلى شيء سوى صرف الانتباه عن عمل المؤتمر الذي ما فتئت تلك البلدان تعطله منذ أكثر من عقدين من الزمن.

ويؤيد وفد بلدي موقف بلدان حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بضرورة التطبيق الصارم لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل في تكوين مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وأفرقة الخبراء الحكوميين في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. كما أن وفد بلدي يؤيد اقتراح حركة عدم الانحياز الداعي إلى إنشاء برنامج زمالات للأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وأود أن أشدد على الدور الهام الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للزمالات في ميدان نزع السلاح على صعيد تدريب الدبلوماسيين الشباب في هذا المجال. ولا شك أنه إسهام قيم يزد من المهنية في مننديات نزع السلاح. وسواصل دعم ذلك البرنامج.

في الختام، فإن إيران على أهبة الاستعداد للتعاون بشكل بناء، في إطار آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، مع جميع الدول المعنية تحقيقا لمصالحنا المشتركة، وأهمها وأكثرها إلحاحا القضاء على الأسلحة النووية تماما.

السيد تاكاميزاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): تنوه اليابان بأهمية الدور الذي تضطلع به آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

في السنوات الأخيرة، اتسمت مناقشات اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بالحياة، كما يتضح

الجمود الذي اعتري آلية نزع السلاح ذو طابع سياسي وليست له أسباب إجرائية. فالآلية ذاتها وهيكلها ونظامها الداخلي أبرياء من ذلك تماما. وبالتالي، فإن وصمها بعدم الفعالية ليس سوى إحالة للوم. ولا شك أنه في غياب الإرادة السياسية الحقة، ستظل حتى أفضل آليات نزع السلاح غير فعالة بالمرّة.

ونشير إلى اعتماد هيئة نزع السلاح لتوصيات بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية (A/72/42)، وذلك نتيجة للموقف المرن الذي أبدته حركة بلدان عدم الانحياز. ويجدون الأمل في أن تبدي بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية نفس القدر من المرونة خلال دورة الهيئة الحالية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يمكننا من اعتماد توصيات لتحقيق هدفي نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وإذ نشير إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، فإننا نؤيد بشدة البدء مبكرا في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع اتفاقية شاملة للأسلحة النووية، الأمر الذي ما فتئت الجمعية العامة تدعو إليه لسنوات. وذلك هو الخيار العملي الوحيد للمضي قدما في الاتجاه الصحيح فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، والذي لا يزال يمثل الأولوية القصوى للأغلبية الساحقة من الدول.

خلال السنوات الأخيرة، شهدنا ظاهرة جديدة تتعلق ببعض المنظمات الدولية - من قبيل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية - التي تختص بولاية ودور قانونيين للتحقق من التزامات الدول بموجب بعض صكوك عدم الانتشار ونزع السلاح. ونشر الولايات المتحدة لتقرير سنوي عن التقيد بالاتفاقات والالتزامات المتعلقة بترتيبات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح والامتنال لها يقوض على نحو خطير سلطة هذه المنظمات ودورها. وإلى جانب مذهبها في الانسحاب من الصكوك والمؤسسات الدولية، تسعى الولايات المتحدة أيضا إلى إضعاف هذه المؤسسات المتعددة الأطراف

من ازدياد حالة التوتر الذي يحول في بعض الأحيان دون إجراء حوار بين الدول التي تتباين آراؤها. ولذلك، يجب التشديد الآن أكثر من أي وقت مضى على ضرورة مشاركة جميع أصحاب المصلحة في حوار بناء قائم على الاحترام.

وفي هذا السياق، تؤمن اليابان بأن خطة نزع السلاح التي قدمها الأمين العام تتيح لنا رؤى وأفكارا كثيرة مفيدة لتعزيز نزع السلاح، بما في ذلك إعادة التأكيد على أهمية الشراكة الفعالة من أجل النظر في مسائل مثل اعتبارات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب والتعاون مع المجتمع المدني.

وبالإضافة إلى ذلك، من الواضح أن القضايا الناشئة والتحديات الجديدة لن تؤثر على مختلف المجالات المتداخلة وعلى أصحاب المصلحة فحسب، بل أيضا على البشرية جمعاء، وهذا بالضبط سبب وجود ضرورة ملحة للعمل سويا في المحافل المتعددة الأطراف. واليابان تؤيد هذه المبادرة، وهي على أهبة الاستعداد للتعاون مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى كي نخطط خطوات واسعة صوب تعزيز عمل الآلية القائمة لنزع السلاح وتحقيق تكاملها.

وعلاوة على ذلك، نرحب بالعمل الذي أنجزه المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام بشأن خطة الأمين العام، التي صدرت في أيار/مايو، كما ندعم مواصلة تعزيز دور المجلس.

أخيرا، ولكن بالتأكيد ليس آخرا، تقدر اليابان الإسهامات الكبيرة التي يسهم بها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في جنيف ونيويورك وفي أماكن أخرى من العالم في مختلف المناقشات والأنشطة المتعلقة بنزع السلاح، بما في ذلك عقده لثمانين مناسبة جانبية أو أكثر على هامش أعمال اللجنة الأولى، سواء بشأن الأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل أو أمن الفضاء الإلكتروني، وهي طائفة متنوعة جدا من المسائل. وتحرص اليابان على مواصلة زيادة التعاون مع المعهد في خمسة

من إنشاء عدة أفرقة من الخبراء الحكوميين، فضلا عن تقديم الهيئة لتوصيات في مجال نزع السلاح التقليدي. وترى اليابان أن هذه التطورات إيجابية. وعلى وجه الخصوص، تولي اليابان أهمية للتقرير النهائي (انظر A/73/159) الذي انتهى منه فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في هذا العام. ونشيد بهذا الجهد والإنجاز، ونأمل في أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على المنتديات الأخرى لنزع السلاح.

إن مؤتمر نزع السلاح لا يزال ضروريا لأنه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. ويجب علينا أن نستخدمه استخداما فعالا في تناول بنود جدول الأعمال الأساسية لمواجهة التحديات التي يطرحها التقدم التكنولوجي، من تأثير الذكاء الاصطناعي على نظم الأسلحة إلى التهديدات الجديدة في مجالي الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي. وفي هذا السياق، ترحب اليابان بالمناقشات الموضوعية والمكثفة التي عُقدت خلال هذا العام في إطار الهيئات الفرعية الخمس التابعة للمؤتمر والتي تناولت طائفة واسعة من المسائل.

وعلى الرغم من أن هناك ثغرات واضحة في بعض الجوانب من قبيل فهم المسائل والكيفية التي ينبغي أن تسير بها المناقشات، فإننا مستمرون في جهودنا الرامية إلى مواصلة البحث عن قواسم مشتركة بشيء من المرونة والابتكار. ونتوقع أن تبدأ أوكرانيا، التي تتولى أول رئاسة لمؤتمر نزع السلاح في دورته لعام ٢٠١٩، بداية مبكرة بزيادة دعم التنسيق بين الرؤساء الستة للمؤتمر وعقد مشاورات غير رسمية مع جميع الأطراف المعنية. وقد عقدت اليابان العزم على تشجيع هذه المساعي والإسهام فيها حتى يتمكن مؤتمر نزع السلاح من المضي قدما والوفاء بولايته.

ومن المهم دائما أن نأخذ في الاعتبار أننا لا يمكن أن نبدأ إلا من النقطة التي وصلنا إليها الآن. ونظرا للحالة الجغرافية السياسية والوضع الأمني الخطير حاليا، يعاني المجتمع الدولي

السلاح. وتركيا مقتنعة بأنه يمتلك الولاية والقواعد الإجرائية والعضوية اللازمة للاضطلاع بواجباته.

وفي هذا العام، لم يتحقق توافق في الآراء بشأن برنامج عمله، ومع ذلك حدثت تطورات هامة مبشرة. فقد أنشئت أربع هيئات فرعية معنية ببنود جدول الأعمال من ١ إلى ٤ وهيئة فرعية معنية بالبنود ٥ و ٦ و ٧. وكلفت هذه الهيئات بمسؤولية التوصل إلى تفاهم بشأن المجالات المشتركة في مؤتمر نزع السلاح يأخذ في الاعتبار جميع الآراء والمقترحات ذات الصلة في الماضي والحاضر والمستقبل، ويعمق المناقشات التقنية ويزيد مجالات الاتفاق، بما في ذلك من خلال مشاركة الخبراء المعنيين، والنظر في اتخاذ تدابير فعالة، بما فيها الصكوك القانونية المعنية بالمفاوضات. ونود مرة أخرى أن نشكر منسقي الهيئات الفرعية على عملهم الدؤوب. كما أن اعتماد التقارير الموضوعية الأربعة (CD/2138 و CD/2139 و CD/2140 و CD/2141) هو خطوة هامة إلى الأمام. سيستأنف المؤتمر أعماله في عام ٢٠١٩، ونعتقد أن المحافظة على جدواه ستكون المسألة الأكثر أهمية في العام المقبل.

لقد تشرفت تركيا بتولي منصب آخر رئيس لمؤتمر نزع السلاح لهذا العام. ونظرا للأهمية التي نوليها لعمل المؤتمر، أجرينا مفاوضات بطريقة مسؤولة وشفافة بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقرير المؤتمر (CD/2149) ومقرر التقرير. وقُدِّم مشروع القرار السنوي المتعلق بتقرير المؤتمر (A/C.1/73/L.40) إلى اللجنة، ونعول على دعم الدول الأعضاء عند النظر فيه في الأيام المقبلة.

والركيزة الهامة الأخرى لآلية نزع السلاح هي هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. ونؤيد الجهود الرامية إلى زيادة فعالية الهيئة، ونرحب بإدراج الفضاء الخارجي باعتباره بندا من بنود جدول الأعمال. ونشيد بالجهود التي تبذلها رئيسة الهيئة السفيرة بيرد ممثلة أستراليا، وكذلك رؤساء الأفرقة العاملة. ويحدونا الأمل

جوانب هي: المصادقية والأهمية والاستقلال والتواصل وعقد مزيد من مندييات نزع السلاح للاستفادة من خبراتها التي لا تقدر بثمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا لعرض مشروع القرار A/C.1/73/L.40.

السيدة شاليسكان (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): في ضوء التحديات الأمنية التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم، ينبغي أن يكون تعزيز فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح أولويتنا المشتركة. ونود أن نؤكد من جديد دعمنا للمندييات المتكاملة الثلاثة لآلية نزع السلاح، أي، اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

ولا تزال اللجنة الأولى عنصرا هاما من عناصر الآلية ومنتدى قيما للنظر في قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار. وإذ نشيد بالممارسة المتمثلة في عرض القرارات، فإننا نعتقد أنه من الضروري أن يضع المجتمع الدولي في اعتباره القيمة المضافة الأكيدة لبعض تلك القرارات وضرورة تجنب الازدواجية غير الضرورية.

إن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد المعني بشؤون نزع السلاح، لا يزال منذ إنشائه مركزا للجهود الرامية إلى ضمان تحقيق الأمن الدولي. ويتنبأ المؤتمر مكانة فريدة ويضطلع بمسؤولية خاصة في المحافل الدولية نظرا لأنه مكلف بالتفاوض بشأن صكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وقد أثّرت تساؤلات عن قدرته على الوفاء بولايته التفاوضية. وينبغي أن نأخذ في الاعتبار أن المشاكل التي تحول دون إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح ليست ناشئة عن إجراءاته أو دينامياته الداخلية. فمؤتمر نزع السلاح لا يعمل في فراغ، وعلينا أن نمتنع عن تقييم عمله بمعزل عن بقية جهود نزع

الأسلحة التقليدية على صعيد نزع السلاح النووي خلال دورتها لعام ٢٠١٧، فمن الواضح أن آفاقها تماثل آفاق مؤتمر نزع السلاح. كما أنها لم تتمكن من إصدار توصيات موضوعية عقب مداولات دامت لأكثر من عقد من الزمن.

وفي إطار اللجنة الأولى، نلاحظ أن العديد من مشاريع القرارات المقدمة متكررة وتفتقر للتغييرات الأساسية التي يمكن أن تبرر المضي قدما في مجال نزع السلاح. وفي كثير من الحالات، تُعطى الأولوية لمسألة التوافق في الآراء على حساب الجوهر. إن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح المعقودة في عام ١٩٧٨ هي المنتدى الوحيد الذي اعتمد وثيقة ختامية (القرار د-١٠/٢) تتضمن إعلانا وبرنامج عمل، وضعا الأهداف والمبادئ والأولويات في مسائل نزع السلاح وأكدوا على الدور الرئيسي والمسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة واعتبرا أن هذه القضايا من أولويات المنظمة. وفي هذا الصدد، تود المكسيك التعجيل بعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، إيماننا منها بأن ذلك من شأنه التغلب على حالة الجمود.

ولن تكون أي عملية تنشيط لآلية نزع السلاح برمتها أو إصلاح حقيقي لها ممكنين إلا بفهم حالتها الراهنة والتسليم بها بوجه عام. ولا تعتقد المكسيك أن حالة الشلل والجمود ينبغي التسليم بها باعتبارها وضعا راهنا أو ملائما. لقد تأسست آلية نزع السلاح في سياق تاريخي وسياسي معين. ومع ذلك، ينبغي أن تتكيف مع معطيات الواقع الجديد، وأثناء قيامها بذلك، ستمكن من تحديد ما إذا كانت عناصرها وعملاتها تتطلب مزيدا من التغييرات.

وقد قدمت المكسيك مقترحات مختلفة للمؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح واللجنة الأولى. وسنواصل العمل على نحو استباقي بحيث تؤخذ مقترحاتنا في الاعتبار، ونحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تفكر بجدية في الخطوات المقبلة وفي

في أن تكون المداولات أساسية في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات ذات الصلة على غرار الإنجاز الذي تحقق في عام ٢٠١٧.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد مجددا على عزم تركيا على مواصلة الإسهام على نحو بناء في عمل جميع عناصر آلية نزع السلاح.

السيد سانشيس كيسليش (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تدعم المكسيك المنتديات المتعددة الأطراف التي أنشئت بغرض تحقيق نزع السلاح النووي دعما غير مشروط، وقد أولتها المكسيك أولوية قصوى منذ تأسيس الأمم المتحدة.

بيد أن مؤتمر نزع السلاح لم ينفذ ولايته لمدة ٢٢ عاما، مع استمرار المفاوضات منذ عام ١٩٩٦. ولم يُتفق على صك متعدد الأطراف بشأن برنامج عمل يتضمن ولاية للشروع في هذه المفاوضات. كما أن أساليب العمل تصيب المنتدى بالشلل ويزداد التظاهر بالانحماك في العمل، كما اتضح أن الأفرقة العاملة والهيئات الفرعية لم تعمل على تنفيذ ولاية مؤتمر نزع السلاح.

ويعتقد وفد بلدي أن استخدام الموارد في الأفرقة العاملة أو الهيئات الفرعية التي تسفر عن نتائج محدودة دون أي متابعة ينبغي أن يدفعنا إلى التفكير في الاستخدامات البديلة للموارد المالية والبشرية حيث يمكن توظيفها من أجل دعم أهداف التنمية المستدامة والنهوض بها. وبغية تحقيق التوافق في الآراء، لم تعارض المكسيك إنشاء هذه الآليات، إلا أنها لا ترى أنه من المناسب الإبقاء على الآلية القائمة الوحيدة من أجل توضيح الأعمال المنفذة في دورات العمل المختلفة. وإزاء استمرار رفض بعض الأعضاء إجراء مناقشات رسمية، ينبغي على الأقل أن تكون هناك محاضر لتلك الجلسات.

وعلى الرغم من أننا ننوه بنجاح هيئة نزع السلاح في اعتماد توصيات الفريق العامل المعني بتدابير بناء الثقة في مجال

وستعقد غدا جلستها التالية في الوقت المحدد الساعة ١٥/٠٠ في هذه القاعة. ووفقا لبرنامج عملنا، من المقرر أن تبدأ غدا اللجنة المرحلة الثالثة والأخيرة من أعمالها المتمثلة في البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات.

وفي هذا الصدد، ستسترشد اللجنة بالأوراق غير الرسمية التي تصدرها الأمانة العامة وتتضمن مشاريع القرارات والمقررات التي يُبت فيها كل يوم. وقد عُمت الورقة غير الرسمية رقم 1 على الإنترنت ويُتوقع أن تُنقح هذا المساء. وسنبت في المشاريع في إطار كل مجموعة مدرجة في تلك القائمة. وستتولى الأمانة العامة تنقيح الورقة غير الرسمية بشكل يومي بغرض استكمال مشاريع القرارات والمقررات التي يمكن البت فيها في كل واحدة من الجلسات المتبقية. وتمشيا مع الممارسة السابقة، سأشرح في بداية جلستنا المقرر عقدها بعد ظهر الغد الإجراءات التي ستوجه عملنا خلال هذه المرحلة.

ورُفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.

القرارات السياسية التي يجب علينا اتخاذها لتنشيط آلية نزع السلاح. ترى بلدي أن الآلية وسيلة من شأنها أن تمكن المجتمع الدولي من المضي قدما نحو تحقيق الهدف المتمثل في تحقيق السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك نزع السلاح العام.

وأود أن أحتتم بياني بالاقتراس من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى. لقد انقضى أكثر من ٤٠ عاما منذ اجتماعها آخر مرة، ولكنها أهميتها تزداد أكثر من أي وقت مضى.

”ما دامت عملية نزع السلاح تمس المصالح الأمنية الحيوية لجميع الدول، يجب على هذه الدول أن تنشط جميعاً إلى الاهتمام بتدابير نزع السلاح والحد من الأسلحة والمساهمة في هذه التدابير، إذ إنها تؤدي دورا أساسيا في صون الأمن الدولي وتعزيزه. وبناء على ذلك، يجب تعزيز دور ومسؤولية الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح [...]“ (القرار د إ-١٠/٢، الفقرة ١٤).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن مجموعة ”آلية نزع السلاح“، وبذلك تنتهي المناقشات المواضيعية للجنة في هذه الدورة.